

Distr.: General
30 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأوجه انتباهكم على نحو عاجل إلى الحالة الحرجة في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من جراء الاستفزازات والأعمال غير القانونية التي لا نهاية لها التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وأماكنه المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، ولا سيما الحرم الشريف، الذي يضم المسجد الأقصى.

ومرة أخرى، نشهد نفس الأعمال الاستفزازية ضد الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مما يزيد من تأجيج التوترات العالية بالفعل ويدفع قدما بزعة استقرار الحالة الهشة على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية اليوم حرم المسجد الأقصى مستخدمة العنف، حيث أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل اليدوية الصاعقة على المصلين المسلمين المتجمعين لأداء صلاة الجمعة، وأصابت قرابة ٤٠ فلسطينيا بجروح، بمن فيهم اثنان من حراس الأوقاف. وبالإضافة إلى ذلك، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ستة فلسطينيين. وعلاوة على ذلك، اتخذت أيضا إسرائيل إجراء إضافيا خطيرا وحديرا بالإدانة، حيث قامت بتطويق المسجد الأقصى بسلاسل حديدية، مانعة بذلك المصلين الفلسطينيين من الدخول للصلاة، مما أدى إلى مواجهات بين قوات الاحتلال الإسرائيلية والمصلين المسلمين.

ويتزامن هذا التصعيد الخطير مع الذكرى السنوية الأولى لاحتجاجات المسجد الأقصى في تموز/يوليه ٢٠١٧، عندما أدى عشرات آلاف الفلسطينيين الصلاة خارج الحرم لمدة أسبوعين تقريبا، احتجاجا على قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتركيب أجهزة جديدة للكشف عن المعادن. وتمثل أحدث التدابير غير القانونية التي تتخذها قوات الاحتلال الإسرائيلية اليوم دليلا واضحا على استمرار



إسرائيل في سياسة انتهاك الوضع الراهن التاريخي للأماكن المقدسة في المدينة، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى تفاقم الحساسيات والتوترات الدينية على أرض الواقع. ويجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تحترم الوضع الراهن التاريخي وقديسية المكان المقدس وأن تتوقف عن جميع الأعمال التي تؤجج الحالة وتهدد بتفاقم حدة الحساسيات الدينية، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

وينبغي ألا تؤخذ حالات الإغلاق والتدابير التي تقوم بها إسرائيل فيما يتعلق بحرم المسجد الأقصى على أنها حوادث منعزلة، بل ينبغي اعتبارها جزءاً من السياسات الأوسع نطاقاً التي تتبعها إسرائيل بهدف تغيير طابع القدس الشرقية المحتلة ومركزها وتكوينها الديمغرافي، وتحويلها إلى مدينة يهودية خالصة. وبالتالي، فإن ما يحدث اليوم لا يمكن فصله عن غيره من السياسات والممارسات غير القانونية التي تنفذها إسرائيل في جميع أنحاء المدينة وباقي أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك قيامها بعمليات بناء المستوطنات وتوسيعها وهدم المنازل والإجلاء القسري وتشريد الأسر الفلسطينية. ولا يمكن فصله أيضاً عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة واعتماد ما يسمى "قانون الدولة القومية اليهودية"، الذي يهدف إلى تكثيف نظام الاستعمار والفصل والتمييز الذي تعتمده إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ونشير إلى أن المجتمع الدولي لم يعترف قط، عن وجه حق، بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية ويعتبرها أرضاً محتلة. ونؤكد مجدداً كذلك على أن جميع الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في الحرم الشريف وفي بقية أنحاء القدس الشرقية المحتلة كافة تشكل انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن العديدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وقرارات الجمعية العامة، بما فيها القرار د١٠-١٩، التي تدعو إلى وقف جميع السياسات والتدابير الرامية إلى تغيير الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإلى احترام السلطة القائمة بالاحتلال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، التي تحظر مثل هذه الأعمال صراحةً بموجبها.

ولذلك، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يدين هذه الأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وأن يطالب بحزم بأن تكف فوراً عن جميع التدابير والأعمال الاستفزازية التي تنتهك الحالة الراهنة للأماكن المقدسة في المدينة. ويجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تحترم حق الشعب الفلسطيني في الوصول بحرية إلى الحرم وحق المسلمين في الصلاة في المجمع دون أي تدخل على الإطلاق.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٤٢ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٧ تموز/يوليه (A/ES-10/791-S/2018/710)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين

لدى الأمم المتحدة
